الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2016/5/11

خلال مؤتمر إقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع معهد باسل فليحان

لبنان سيكون محوراً لجهود الإعمار والتعافي في سوريا
لكنه سيفوّت الفرصة إذ لم يكن مستقراً سياسياً ومؤسّساتيا

أقيم اليوم الأربعاء في فندق "فينيسيا" المؤتمر الاقليمي حول "الاستثمار والنمو الشامل في وقت الأزمات" الذي تنظمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال، برعاية وزير المال علي حسن خليل ممثلاً بمدير المالية العام آلان بيفاني.وتوقع بيفاني في كلمته خلال افتتاح المؤتمر أن يكون للبنان "إسهام اساسي" في "أي ورشة إعادة إعمار في سوريا مستقبلاً" و"محوراً ونقطة التقاء وانطلاق لجهود التعافي الاقتصادي في سوريا"، آملاً في "أن تدرك كل الأطراف السياسيّة" أن لبنان "سيفوّت مرة جديدة المزيد من الفرص في حال لم يكن في وضع مستقر سياسياً ومؤسّساتياً".

وقال بيفاني: "لبنان من أكثر دول في المنطقة والعالم تأثراً بالأزمة السورية وأزمات النازحين بشكل عام لأنّ عدد النازحين بالنسبة إلى كل ألف لبناني وصل إلى 233 نازحاً وهو رقم لا يقارن بأي رقم آخر في العالم لا الآن ولا سابقاً. وبالتالي فعلى المستوى الأمني والمستويين الاقتصادي والاجتماعي يتأثّر لبنان بشكل قوي جداً بهذه التطوّرات وثمّة أهميّة كبيرة ليس فقط لدعم النازحين السوريّين وغيرهم إليه ودعم البيئة التي تحتضن هذا النزوح، لكن ثمة حاجة أيضاً لمساعدة المدن والبلدات اللبنانية ومجتمعاتها المحليّة على تحمل العبء الكبير الذي يسبّبه هذا النزوح".
وأضاف: "على المستوى الأمني يقاتل الجيش اللبناني على الحدود الشماليّة والشرقيّة ضد المنظمات الإرهابيّة، وهذا يتطلّب من لبنان زيادة عديد القوى الموجودة بنحو 20% من القوى الموجودة. وعلى الصعيد الاقتصادي كان النمو العام الماضي بمستوى صفر ويُتوقّع أن يبقى كذلك هذه السنة. والبطالة وصلت إلى 25% وزادت لدى الشباب وزادت صلت بنسبة 30% في أقل من 4 سنوات. وعلى الصعيد المالي وصل العجز إلى الناتج المحلّي إلى أكثر من 9% جرّاء النفقات الإضافيّة التي نحن بحاجة إليها وذلك رغم انخفاض سعر النفط عالمياً؛ كما أنّ نسبة الدين العام للناتج القومي عادت إلى الارتفاع ووصلت إلى 140% وهي عالية جداً لاسيّما في الوضع الحالي".
وتابع: "في ما خصّ الميزان الخارجي وميزان المدفوعات يتكبّد لبنان للسنة الثالثة على التوالي ميزان مدفوعات سلبياً وهي حالة تاريخيّة أولى لم يعرفها البلد قبل ذلك. وأيضاً العجز في الحساب

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

الجاري تخطى 20% من الناتج المحلي. أما لجهة خط الفقر، فقد كان هناك مليون لبناني تحت خط الفقر فزاد هذا العدد بنسبة 30% أي هناك 300 ألف لبناني إضافي تحت خط الفقر في السنوات الأخيرة جرّاء النزوح.
ولاحظ أن "لبنان بحكم موقعه الجغرافي وتكوينه الاقتصادي مرشّح ليكون نقطة ارتكاز لإي ورشة إعادة إعمار في سوريا مستقبلاً ونأمل أن يكون قريباً أو لجهود التعافي الاقتصادي في سوريا وهذا ما سيجعله بالتالي محوراً ونقطة التقاء وانطلاق لهذه الجهود".
واعتبر أن "هذا المؤتمر يكتسب أهميته انطلاقاً من هاتين النقطتين، فإذا كان جانب منه يتعلّق بالتعاطي مع واقع النزوح ومع التأثيرات الحالية للنزاع في سوريا على المنطقة ككل وعلى الدول المجاورة لسوريا تحديداً، فهو أيضاً وخصوصاً محطة أساسيّة للتخطيط والتعاطي المستقبلي ما بعد النزاع ومرحلة إعادة الإعمار والبناء".
وأضاف: "إذا كان التعامل مع التأثيرات الحالية للنزاع شأن الحكومات والمجتمع المدني بالتعاون مع المنظّمات الإقليميّة والدوليّة والمجتمع الدولي، لكن التعويل في مرحلة إعادة الإعمار المأمولة هو أيضاً يقع على عاتق القطاع الخاص. التعويل في مرحلة الإعمار هو أيضاً على القطاع الخاص ونحن مقبلون على ورشة كبيرة في سوريا ومن الطبيعي أن يكون للبنان إسهام أساسي فيها بفعل التداخل الجغرافي والإنساني الطبيعي بين البلدين وبفضل قوّة القطاع الخاص اللبنانيّ ودوره الرائد وقدراته البشريّة المميّزة".
وأمل في "أن تساهم هذه الورشة في لبنان والمنطقة كلّها أيضاً في تحريك العجلة الاقتصاديّة وفي إعادة النمو في المنطقة إلى اتجاه تصاعدي".
وقال: "ما نخسره في المنطقة العربيّة منذ عشرات السنين يفسّر حجم البطالة التي عرفناها وقلّة الاستقرار التي نتجت منها، ومن هنا نحن مدركون لأهميّة دورنا وضرورة الاستعداد له على كل المستويات وتأمين الأرضيّة الصالحة للقيام بهذا الدور على أكمل وجه".
ورأى أن "ذلك يتطلّب من لبنان متابعة توفير الأطر والمتطلّبات لتسهيل الإعمار وتيسير الاستثمار إنْ لجهة توفير الأطر القانونية المحفّزة والمشجّعة أو على مستوى تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها أو على مستوى إتاحة التمويل وتعزيز العمل القضائي لطمأنة المستثمرين إلى أنّ حقوقهم مضمونة وذلك لجهة حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم بشكل خاص".
واعتبر أن "كل هذا العمل المطلوب لتحسين المناخ الاستثماري يستلزم أيضاً وقبل أيّ شيء تحسين المناخ السياسي والدستوري من خلال إعادة الانتظام إلى عمل المؤسّسات الدستوريّة والسياسيّة والإجرائيّة والإداريّة وفي مقدّمها رئاسة الجمهوريّة. ونحن نأمل اليوم أنْ يتمكّن مجلس النواب من تحقيق خرق في جدار الأزمة السياسيّة من خلال التوصّل إلى إقرار قانون جديد للانتخابات يكون منطلقاً لكسر حلقة الفراغ".
وقال: "إذ نأمل في انتهاء الحرب في سوريا في أسرع وقت، أوّلاً لوقف مسلسل الموت والدم والدمار وثانياً لإطلاق مرحلة جديدة نأمل أن تعي كل الأطراف السياسيّة أهمية ذلك وأن تدرك بأننا في حال لم نكن في وضع مستقر سياسياً ومؤسّساتياً سنفوّت مرّة جديدة المزيد من الفرص كما فعلت منطقتنا مرّات عدّة في السنوات الماضية".
وختم: "أخيراً نحن مهتمون جداً بمبادرات الـOECD لجهة الدعم والاستقرار والنمو وأيضاً لجهة اعتماد معايير الشفافيّة التي بدأنا بجديّة بتدعيمها عبر إقرار القوانين والنصوص اللازمة وذلك في تشرين الثاني من العام 2015 ونحن مستمرّون في هذا المنحى إلى أقصى الحدود".

كونديه

وقال رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأمانة العامة للعلاقات الدولية في المنظمة كارلوس كونديه، فشكر للوزير خليل رعايته المؤتمر، ورأى في ذلك "دليلاً على اهتمام الحكومة بإيجاد حلول للتنمية في ظل ما يحصل في المنطقة والأزمة التي تعانيها".
ولاحظ أن "الأزمة في سوريا أثّرت على لبنان نظراً لاعتماده على سوريا في كثير من الأنشطة وقد أدّت إلى تراجع ثقة المستثمرين وزادت التضخّم وفاقمت أوضاع البنى التحتية كالكهرباء وقطاع الأعمال فيه الذي كان يعاني أصلاً من مشاكل".
واعتبر أن "الأزمة يمكن أن تكون حافزاً لإطلاق عمليّة الإصلاح"، داعياً إلى "الاستفادة من الأزمة لتحسين التكامل في المنطقة".
وشدد على أن "للقطاع الخاص دوراً أساسياً في المنطقة ولا بد من إشراكه"، مبرزاً أهمية توافر "بيئة مسهّلة للاستثمارات". وقال إن "تحويل المنطقة إلى وجهة استثمارية يتطلب العمل على مستوى إقليمي لا المحلي فحسب". واشار إلى ضرورة "انشاء شبكات ومنظمات تجمع القطاعين العام والخاص"، مبرزاً الحاجة إلى "مشاريع صغيرة ومتوسطة، وإلى الابتكار على مستوى هذه المشاريع".
وقال: "لا بد من تطوير القطاع الخاص ومطلوب من دول المنطقة تأمين السياسات وفي المنظمة نحن ملتزمون للتعاون مع الدول والمنظمات".
وهدف المؤتمر إلى الإضاءة على دور القطاعين العام والخاص في توفير البيئة المؤاتية لتشجيع النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، وتسهيل الوصول إلى الموارد المالية، وتمويل المشاريع، وخلق فرص العمل.
وشاركت في المؤتمر نخبة من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة لاسيما في لبنان وليبيا والأردن والعراق ومصر، والخبراء في مجال التنمية للإضاءة على التجارب الدولية الناجحة.

المكتب الإعلامي